التعاون الإنتاجي والصناعات الصغيرة

للمهندس الزراعي السيد البدوي المنشاوي (١)

مقدمة

الله رسالة التعاون الانتاجي تمس صميم الحياة في المدينة والريف، فهي تهدف في المدينة الى تطوير وتجديد انتاج العاملين في الصناعات الصغرى ورفع كفاءتهم الانتاجية حتى يصلوا الى المستوى الفني الذي يتفق وطابعنا التاريخي القديم، وانتاج ما يتفق والذوق الحديث، بالاضافة الى مقابلة الزيادة المضطردة في الهجرة الى المدينة وتعليمهم المهن والحرف التي تبعدهم عن الانحراف، وتزيد من دخلهم دون زيادة كبيرة في أعباء الدولة.

كما تهدف الى مكافحة البطالة المقنعة في الزراعة بتعليم الفلاحين والفلاحات صناعات تشغل أوقات فراغهم، وتزيد من دخلهم، وترفع مستوى أسرهم، وتساعدهم على استغلال الخامات الزراعية دون فقد أو ضياع.

ان رسالة المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي والصناعات الصغيرة متعددة الاوجه والاغراض، فهي تبدأ من الصناعات اليدوية كأعمال الليف، والمشايات، وأدوات النظافة، حتى مصانع العطور والعصير المركز، والزجاج ودباغة الجلود مما يجعل من كل وحدة من هذه الوحدات مشروعا اقتصاديا يلزمه ما يلزم الانتاج الكبير من أجهزة فنية وادارية مما يوضح حجم المسئولية الواقعة على عاتق المؤسسة وأجهزتها

---

(١) المهندس الزراعي السيد البدوي المنشاوي

مدير عام المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي والصناعات الصغيرة

هذا بالاضافة الى الجمعيات التعاونية فى مختلف الصناعات واختلاف طبيعة العمل فيهـــا وظروف تشغيلها فضلا عن ضعف امكانياتها المالية وضعف الضمانات لديها مما يضع أيضا على عاتق المؤسسة مسئولية الأخذ بيدها ومساعدتها فنيا وماليا ووضع الأسس والقواعد الائتمانية التى تختلف باختلاف ظروف هذه الجمعيات .

وأنه مما يبشر بالأمل فى أن تحاول المؤسسة قدر طاقتها حمل هـذه الرسالة المتشعبة الجوانب ، ان الدولة قد اعتمدت الأموال بسخاء للأخذ بيد هـذه الجماعات ورعايتها وضمان العيش الكريم لها فى ظل اشتراكية تعاونية توفر العدالة والرحمة بين أبناء وطننا العزيز بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر .

الصناعات الصغيرة

الأهمية التـاريخية :

نشأت الصناعات الصغيرة والصناعات الريفية والحرفية فى الجمهورية العربية المتحدة من صميم البيئة المصرية القديمة لمقابلة احتياجات الاهالى التى نبتت من طبيعة حياتهم ولذلك فهى قديمة ترتبط بتاريخنا وترجع جذورها الى عهد الفراعنة الذين أثبتوا على آثارهم الخالدة ، صورة من هذه الصناعات وكيفية أدائها .وقد توارثتها الاجيال المتعاقبة ولا تزال تؤدى بنفس الطريقة التى كانت تؤدى بها فى عهدهم .

وتطور بعضها بمرور الزمن واختلاف العصور والحضارات التى مرت بمصر من رومانية وقبطية واسلامية ، ونتيجة تطور الاحتياجات وتغير الذوق ووسائل الانتاج حتى وصلت لوضعها الراهن الذى يتميز بالتركيز فى بعض المناطق نتيجة توافر الخامات وتوارث الصناعة نفسها ، أو بالانتشار نتيجة الهجرة الداخلية وانتقال هـذه الصناعات من جهة الى أخرى .

الأهمية الاقتصادية :

للصناعات الريفيـة والحرفية والصناعات الصغيرة أهمية خاصه فى مرحـــلة التطور

الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد ... اذ هى تمثل قطاعا هاما من قطاعات الانتاج تبلغ قيمة منتجاته الحالية مايقرب من ٢٥ مليون جنيه سنويا ، كما يبلغ عدد المشتغلين فيه أكثر من مليون عامل ، وتقدر مساهمته فى الدخل القومى بحوالى خمسة ملايين جنيه سنويا ، كما يصل رقم الصادرات من منتجاته الى أكثر من مليون جنيه سنويا ، وهكذا تتضح أهمية هذا القطاع وضرورة تعبئة الجهود لاستغلاله وتنظيم امكانياته الفنية والبشرية والطبيعية لتحقيق الاهداف المرجوة منه .

الوضع الراهن :

لم تحظ الصناعات الصغيرة بمثل ما حظيت به الصناعات الكبيرة من رعايه ، مما أدى الى قصورها وانكماشها فنمو الصناعات الكبيرة ، قبل التخطيط الحالى للدولة ، كان دائما على حساب الصناعات الصغيرة ، والصناعات الصغيرة ، باعتبارها مؤسسات صغيرة لم تستكمل بعد مقوماتها الفنيه والتمويليه والتسويقيه كان من العسير عليها أن تساير النمو رغم أنها تعتبر سبيلا هاما لتوفير العملة وزيادة العمالة .

بالاضافة الى هذا ، فان الصناعات الصغيرة قد أصيبت بالتدهور التدريجى نتيجة عوامل كثيرة منها ... منافسة الصناعات الآليه الكبرى من حيث الانتاج ، ومن حيث اجتذاب العمال فانصرفوا عنها ، وكذلك الى عدم العنايه بتطور هذه الصناعات مع احتفاظها بطابعها القديم مما أدى الى اندثار بعضها وانحراف الكثير منها وضياع بعض معالمه الاصليه .

كما يرجع الى أسباب اقتصادية ... هى عدم حماية هؤلاء الصناع ورعايتهم بالتمويل والتدريب وايجاد السوق التى تمتص انتاجهم .

مجال الصناعات الصغيرة :

بالرغم من كل هذه الظروف التى مرت على الصناعات الصغيرة ، فانه لايزال لها مجالها الواسع خاصة فى الصناعات التى تتميز بالذوق الفنى العالى وتحتاج الى مهارات يدوية ذات مران خاص ، وفى أعمال الصيانة الفردية ، وكذلك المنتجات التى تزاحمها أو تنافسها فيه الصناعات الآلية . وبعض المنتجات التى تحتاج اليها الصناعات الكبيرة .

الصناعات الصغيرة و تشغيل الأيدى العاملة .

تتجه الدولة فى ثورتها الاقتصادية الى تنمية قطاع الصناعة ، مستعينة بما يتوافر محليا من مواد أولية و قوة عاملة ، وفى سبيل ذلك تدخل الدولة ممولة للمشاريع الصناعية و تساعد بتوفير مستلزمات التنظيم والادارة لها ، كما أعلنت سياستها التى تهدف الى أن يتم ذلك فى ظل إطار تعاونى اشتراكى ، كذلك تدخل الدولة فى تطوير الصناعات الصغيرة و تنظيمها بصورة اقتصادية سليمة للنهوض بالمشتغلين بها ، والذى يبلغ عددهم مليون مواطن ولايجاد أعمال جديدة لاستغلال الطاقات البشرية المعطلة من غير هؤلاء .

وبذلك يمكن توفير العمل للكثير ممن يتجهون للعمل فى قطاع الخدمات ويمثلون عبئا على الدولة وعلى المستهلك ، ومن فائض المشتغلين فى قطاع الزراعة الذين يتعرضون للبطالة المقنعة .

التنظيم التعاونى كوسيلة للنهوض بالصناعات الصغيرة :

يخضع عمال الصناعات الصغيرة الى سيطرة واستغلال الممول والتاجر الذى يقوم بتصريف المنتجات ، وذلك نظرا لانهم لا يملكون من عوامل الانتاج سوى (العمل) وهم فى حاجة مستمرة الى انتظام التمويل اللازم لصناعاتهم و تنظيم التسويق لصالحهم وحماية لهم من الوسطاء والمستغلين .

كذلك ينجم عن مشاركة هؤلاء المستغلين للعامل فى القيمة الحقيقية لما يؤديه من عمل انخفاض مستمر فى مستوى معيشته علاوة على جمود الصناعة من الناحية الفنية وعدم تطورها بل تدهورها فى كثير من الحالات ، وتعرضها لمنافسة منتجات المصانع الكبيرة سواء كانت محلية أم أجنبية .

لهذا فان التعاون هو الوسيلة الفعالة للنهوض بالصناعات الصغيرة وزيادة دخل المشتغلين بها ، كما أنه احسن السبل لتنسيق هذه الصناعات بما يتفق مع أسس التنظيم الصناعى الحديث ، الذى يتيح لها القدرة على أداء وظائف أساسية هى :

التنظيم وتنسيق الانتاج والتسويق والتمويل واعداد وتدريب الافراد (التي هي عمليات ضخمة لا يقدر على القيام بها الا الصناعات الكبيرة) بما يساعد على بقائها وانتشارها، والتعاون بجانب وظيفته الاقتصادية هذه، فانه يقوم أيضا بخدمة أعضائه اجتماعيا وعن طريقه تتم عمليات التأمين ضد الحوادث — والبطالة والعجز الكلي والجزئي، وتؤدى الخدمات الصحية للاعضاء.

ولقد بدأت المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي والصناعات الصغيرة بصدور القانون رقم ٢٦٧ سنة ١٩٦٠ الذى صدر بانشاء مؤسسات تعاونية للقطاعات الثلاثة الأساسية وهى قطاع الزراعة وقطاع الاستهلاك وقطاع الصناعة. وقد كان من اللازم تواجد المؤسسات التعاونية الثلاثة للعمل على تحقيق الاشتراكية الديموقراطية بالأسلوب التعاونى وهى أنظمة الدولة للشعب تمشيا مع السياسة العامة للبلاد.

وتشترك المؤسسات التعاونية بحكم القانون فى رسم السياسة العامة للقطاع التعاونى فى الاقتصاد القومى ولها الاشراف والرقابة على الجمعيات ولها الاسهام فى رءوس أموالها وتعيين ممثلين لهم صفة العضوية فى مجالس الادارات، ولهم صفة الرقيب والمشرف، هذا علاوة على سلطة المؤسسات التعاونية فى تأسيس جمعيات بمفردها وسلطتها فى دراسة واعتماد تقارير وميزانيات الجمعيات.

وقد أضاف القانون أنه يسرى على المؤسسات التعاونية الاحكام الخاصة بالمؤسسات العامة والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادى.

وفى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ أضيف للمؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي والصناعات الصغيرة اختصاصات أخرى علاوة على ما اكتسبته من القانون السابق إذ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٣٤٨ لسنة ١٩٦٠ خص المؤسسة بان لها أن تباشر بنفسها أو بمن تنيبه توفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات لتنمية القطاع التعاونى الانتاجي، كما تتولى تنظيم جهود الصناعات الريفية والحرفية والصغيرة داخل الاطار التعاونى.

أن الاطار الذى تعمل فيه المؤسسة قد رسم وحده قبل انشائها و بعده ، فقد جاء فى خطاب السيد رئيس الجمهورية فى أعياد النصر مخاطبا العمال أن الدولة لا تستجد الرأسمالية فى إقامة الصناعات التى يعملون فيها كاجراء بل أن اسهام العمال مع أموال الدولة ستنشىء لهم الصناعات التى يعملون فيها كمنتجين .

ثم جاء الميثاق داعيا الى عدم الاقطاع والاحتكار والى إقامة عدالة اجتماعية وحياة ديمقراطيه سليمة ، والى جماعية القيادة ، والى اتباع الأسلوب العلمى فى الانتاج وجميعها خصائص من أسس واركان التعاون الانتاجى فى اشتراكيته الاقتصادية وديمقراطيته الادارية السليمة وأهدافه فى التطوير والتقدم .

وقد جاء فى الميثاق : أن التنظيمات الشعبية ، وخصوصا التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر فعال فى التمكين للديمقراطية السليمة أن هذه التنظيمات لا بد أن تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديموقراطى وان الحركة التعاونية معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس باصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها .

ان تصنيع الريف اتصالا بالزراعة يفتح فيه ابعادا هائلة لغرض العمل وينبغى أن نذكر دائما أن الصناعة بالتقدم الآلى ليست فى مركز يسمح لها بامتصاص كل فائض الأيدى العاملة على الارض الزراعية وذلك فى الوقت الذى لم يعد فيه جدال فى أن حق العمل فى حد ذاته هو حق الحياة من حيث هو التأكيد الواقعى لوجود الانسان وقيمته لذلك فان مشكلة العمال يجب أن تجد جزءا من حلولها فى الريف ذاته . وتصنيع الريف فضلا عن قدرته على دفع قيمة الانتاج الزراعى يعزز العناصر العاملة فى الحقول بقوى جديدة من العمال الفنيين العاملين فى خدمة الانتاج الزراعى فى جميع مراحله .

ان تطوير عملية الانتاج فى الريف سوف يساعد فى نفس الوقت على ايجاد القوى البشرية المنظمة التى تستطيع بدورها تغيير شكل الحياة فيه تغييرا ثوريا وحاسما .

أن التعاون سوف يخلق المنظمات التعاونية القادرة على تحريك الجهود الانسانية فى الريف لمواجهة مشاكله .

ما حققته المؤسسة فى التعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة :

بدأت المؤسسة على ضوء رسالتها واختصاصاتها الواردة فى قانونها ، ثم بعد ذلك على ضوء الميثاق ، تعمل على تنفيذ خطة محددة هادفة ابتداء من أول يناير سنة ٩٦١ ، فعملت فى ثلاثة قطاعات دفعة واحدة هى :ـ

القطاع الأول .

وهو القطاع الخاص بنشاط المؤسسة الخاص ، وذلك باقامة وحدات تدريبية انتاجية فى كافة المحافظات هدفت من ورائها الى تدريب صناع جدد والى تدريب صناع لتطوير وتحسين انتاجهم ، والى تجميع بعض الصناع لتيسير وسائل الانتاج المشـرف عليه. وأيضا باقامة وحدات لانتاج الخامات المجهزة للتصنيع مما يحتاجه التعاون الانتاجى مثل :ـ

وحـدات الصوف .
وحدات انتاج الكرينة .
ونوعا آخر من الوحدات هى .
وحدات التجهيز والصباغة .

وبذلك شملت وحدات المؤسسة الصناعية الانواع الآتية :ـ

١ : الصيانة وتشمل : أقسام السباكة ـ النجارة ـ البرادة ـ الحـدادة ـ السيارات ـ الطباعة ـ الكهرباء ـ الخراطة .

٢ : السجاد والكليم . ٣ : الكـرينه ٤ : خان الخليلى .

٥ : النسيـج . ٦ : العصير المركز . ٧ : الشربات والمربى

٨ : العسل الابيض ٩ : العسل الأسود . ١٠ . منتجات النخيل .

١١ : الخيزران والقش . ١٢ : حفظ الملح . ١٣ : الزجاج .

١٤ : الدباغة والجلود . ١٥ : غزل الصوف ١٦ : الصباغة والتجهيز .

١٧ : الاشغال النسوية ١٨ : تقطير العطور ١٩ : الخزف والفخار .

٢٠ : صناعة الطوب ٢١ : صناعة الحرير وغزله .

ويوضح الجدول التالى بيانات الوحدات الصناعية المختلفة :

عدد الوحدات	الاعتمادات المخصصة	عدد المشرفين	عدد المدربين والصناع	القدرة الانتاجية
٢٢٥	٩ر٦٤١ر٤٠٦ جنيه	٣٨٣٩	٤٧٢٥ فى الدورة	١ر٥٠٠ر٠٠٠

القطاع الثانى :

وهو الخاص بالتعاون الانتاجى فعملت المؤسسة على ضم الصناع فى جمعيات تعاونية صناعية تعمل على تيسير الانتاج المستمر لهم مع الرقابة واتباع المواصفات وضبط التكلفة مع تطوير الانتاج . وفى صورة أكثر ، تحويل نظام الانتاج الفردى الى نظام الانتاج الكبير وما يتبع ذلك من ميزات الاتقان والتماثل والرقابة . مع استخدام أموال العمال المسهمة فى رؤوس أموال جمعياتهم مع اسهام المؤسسة واقراضها فى تمويل صناعتهم

ولما كان التعاون الانتاجى قبل انشاء المؤسسة لا يتعدد أربعة جمعيات تعاونية عاملة وعددا قليلا من الجمعيات العاطلة ، لذلك فتعد طفرة تلك المدة القصيرة التى تشكلت فيها حركة تعاونية انتاجية قومية فى البلاد تعتبر من منشآت هذه المؤسسة وشمل التعاون الانتاجى جمعية تعاونية عامة للتسويق الصناعى بالجمهورية مقرها القاهرة و ٢٠ جمعية تعاونية صناعية عامة للمحافظات بواقع جمعية لكل محافظة تضم كل جمعية جمعيات الصناع المختلفة .

ونبين فيما يلى قطاعات الصناعة التحويلية وصناعة الايدى العاملة التى لها جمعيات تعاونية تابعة لجمعيات المحافظات الصناعية .

الأثاث — السجاد والكليم — المنتجات الزجاجية — اصلاح السفن صناعة النقل — منتجات النخيل — أدوات النظافة — سلخ وتجهيز اللحوم دباغة الجلود — الأحذية — خان الخليلى — الانشاء والتعمير — الصناعات المعدنية — الطباعة — المحاجر — تعبئة العدس — الشحن والتفريغ صناعة لوازم الصيد — تعبئة الفول السودانى — المنتجات الجلدية — السينما والتليفزيون الفخار — صناعة الملابس — الصناعات المنزلية — صناعة الاعلاف — التخليص والاعمال الجمركية — الصناعات الكهربائية والميكانيكية — الغزل والنسيج — الآلات الزراعية — صناعة اللباد — البروكار والجاكار — صناعة الحصير — القبانة — صناعة الكتان .

ويوضح الجدول التالى بيانات الجمعيات التعاونية الحالية حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٣

عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	التمويل الخاص			حجم الانتاج
		رأس المال	الاحتياطيات	المجموع	
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٨٨	٤٤٧٩٠	٣١٤١٠٣٧	٩٣٣٣٨	٣٢٣٤٣٧٥	٩٣١٠٠٠٠

ومع الجهد الذى تتحمله المؤسسة فى إجابة رغبة الصناع المتزايدة لانشاء جمعيات تعاونية انتاجية لهم ، وكذلك فى الطلبات العديدة من الصناع للانضمام الى جمعيات تعاونية قائمه فان المؤسسه بدأت فى تنفيذ المرحلة الثانيه من مراحل التعاون الانتاجى بانشاء جمعيات تعاونية انتاجيه متعددة الخدمه فى القرى تمشيا مع رغبة الزراع وسكان الريف وتنفيذا لنصوص الميثاق حيث تعمل هذه الجمعيات على مد الصناع والراغبين فى العمل

والزراع بالخامات واستلام منتجاتهم للتصريف — وقد تحولت ٨٦ وحدة تدريبيه فى قرى محافظه البحيرة الى اشراف الجمعيه التعاونيه الصناعيه للمحافظه لتشكيل جمعيات تعاونيه بها كما بدأت محافظة الفيوم فى تأسيس ٤٢ جمعيه تعاونيه صناعيه بقرى المحافظه

ومن المنتظر طبقا للخطة الخمسية أن يتم تأسيس ٤٠٠٠ جمعية تعاونية انتاجيه فى الريف علاوة على تأسيس ١١٦ جمعية تعاونية صناعيه مشتركة فى مراكز الجمهورية عضويتها الجمعيات الزراعية والصناعية للخدمة الآلية والصيانه ومقاومة الآفات وصناعة الحفظ والحلجو تصنيع مخلفاته... الخ ، مع استخدام الصناعات القائمة محليا فى إطار التعاون

القطاع الثالث :

وهو الخاص بالصناعات الصغيرة ويشمل هذا القطاع جميع الصناع وأصحاب الاعمال الذين يصدر بتبعيتهم قرار الى أى جهة من جهات القطاع العام للدولة .

وقد رأت الدولة رعايتهم ماديا وفنيا حفظا على انتاجهم الذى له أثره فى الاقتصاد القومى وتقدر الاحصائيات الرسمية العاملين فى هذا القطاع بعدد ١٫٣١٣٫٠٠٠ صانعا .

ولما كان الدخل القومى سنة ١٩٥٨ هو ١١٨٩٫٦ مليونا من الجنيهات (كتاب اللجنة المركزية للاحصاء طبعة سنة ١٩٦٢) وأن الصناعات الصغيرة توازى ٥٪ من الدخل القومى لذلك فان القدرة الانتاجية الفعلية بوضعها الحالى لهذه الصناعات تساوى ٥٩٫٥ مليون جنيه ـ انتج منها التعاون الانتاجى فى سنته الأولى ٩٫٣١ مليون جنيه فيكون الانتاج للصناعات الصغيرة ٤٦٫١٩ مليونا من الجنيهات فى السنه .

وهذا الانتاج حتى الآن يقع تحت ظروف سيئة تطالب الدولة والميثاق الى تحسينها حتى يتضاعف الانتاج ويزيد دخل الاسر .

هذا بالاضافة الى وجود ١٦٧٠٠٠ عامل قادر على الصناعة ولا يجد عملا (كتاب اللجنة المركزيه للاحصاء) الأمر الذى وضعته المؤسسه فى حسبانها بتيسير وسائل العمل لهم كصناعات صغيرة أو بضمهم الى جمعيات تعاونية قائمة .

يوضح الجدول التالى بيانات قطاع الصناعات الصغيرة .

عدد صناع الصناعات الصغيرة	رؤوس الاموال المتداولة	قيمة الانتاج
١٣١٣٠٠٠	جنيه	
— ٢٧٣٦١ تعاونيين	٧٫٥٠٠٫٠٠٠	٤٩٫١٩٠٫٠٠٠
١٢٨٥٦٣٩	اعتبار أن عدد دورات	
+ ١٦٧٠٠٠ متعطلون	رأس المال فى السنة ستة	
	دورات تقريبا .	
المجموع ١٫٤٥٢٫٦٣٩	٧٫٥٠٠٫٠٠٠	٤٩٫١٩٠٫٠٠٠

وتنظيما للاشراف على هذا القطاع كلفت المؤسسة الجمعيات التعاونية الصناعية المحافظات بتعهده فنيا وماديا وكلفت مراكز التسويق الصناعى بتصريف منتجاته على أساس طلبات يكلف القطاع بتنفيذها طبقا لمواصفات محددة أو عرضها للبيع بالجملة أو التجزئة لحساب أصحابها وفعلا ظهرت منتجات الصناعات الصغيرة فى جناح المؤسسة بالمعرض الصناعى السنوى بالجزيرة وفى المعارض الاقليمية بالمحافظات وفى مراكز التسويق المختلفة بالتعاون الانتاجى وفى الخارج وظهرت منتجات الصناعات الصغيرة فى المعرض الموسمى والدائم بالدار البيضاء وفى سياتل وشيكاجو وجوتنبرج ولندن وتونس وأرسلت عينات منها الى استراليا وقطر وألمانيا الغربية .

الجمعيات التعاونية الصناعية بالمحافظات :

أنشأت المؤسسة هذه الجمعيات التعاونية العامة من مدة سنة تقريبا وهى تعد بمثابة الشركات التابعة للمؤسسات الصناعية الأخرى فقد أنشأتها المؤسسة بمفردها وتملكت جميع أموالها وعينت مجالس ادارتها وانتدبت مندوبين من قبلها مندربين لها وأعطتها سلطات الوكالة عنها فى تنفيذ رسالتها فى المحافظة ، وبالجمعية ادارة للتعاون وأخرى للمراجعة والاقراض وثالثة للتسويق ورابعة للشئون الفنية الصناعية وللجمعية العامة امكانيات وفيرة من

الناحية الفنية والمادية وتتكون عضويتها وبجموع أعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية فى منطقتها وكذلك جميع أصحاب الصناعات الصغيرة يمثلون القوة الصناعية فى هذه الجمعيات وملحق بجمعية المحافظة الصناعية مركزا للتسويق الصناعى يعمل على الاتجار بالجملة فى الخامات التى تيسر بها تشغيل الصناع وتتجر فى المنتجات إما بالدخول فى العطاءات والبيع للقطاعات العامة والخاصة ، وللمراكز أن تتجر بعضها مع بعض وأن تبيع بالنقد والاجل ولها أيضا أن تبيع بالتجزئة .

وبالقاهرة بدأت من أسبوعين الجمعية التعاونية العامة للتسويق الصناعى وهى الجمعية التسويقية الأم للجمعيات الصناعية بالمحافظات وهى تعمل فى الشراء والبيع بصفقات ضخمة وبدأت فى التصدير والاستيراد باسم المؤسسة فأستوردت جلود خام بمبلغ ٧٥ الف جنيه من السودان وانحصر فيها توزيع بعض الخامات الهامة مثل ورق الذهب ومادة الجالاكة ومن المقدر أن تبلغ معاملاتها هذا العام خمسة ملايين من الجنيهات .

ولما كانت هذه الشبكة التسويقية المنظمة هى الجهاز الوحيد الأول من نوعه فى قطاع الصناعة لتسويق المنتجات الصناعية ، لذلك صرحت المؤسسة لهذه المراكز والجمعية العامة للتسويق أن تكون وكيلة فى تصريف منتجات شركات المؤسسات الصناعية الاخرى متبعة فى ذلك النظام التعاونى الذى لا يهدف الى الربح بل يهدف الى الخدمة والى توزيع فائض الربح على من حققه وللوصول الى هذا التنسيق والترابط عينت المؤسسة مجالس ادارة الجمعيات الصناعية بالمحافظة والتى بها مراكز للتنسيق من مندوبين عن التعاون الانتاجى والتعاون الاستهلاكى والتعاون الزراعى والصناعة المحلية كما عملت على أن يضم مجلس ادارة الجمعية العامة للتسويق الصناعى السيد مدير عام المؤسسة الاستهلاكية والتعاونية الاستهلاكية ومندوب المؤسسة الانتاجية ومندوبين عن التعاون الانتاجى والصناعة المحلية ، وهيئة تنمية الصادرات ووزارة الاقتصاد ، ومحافظة القاهرة وبنك التسليف وهذا الربط الهدف من ورائه هو ايجاد تنسيق وترابط بما يحقق ما ترمى اليه المؤسسة من ألا تكون أجهزة التسويق متحيزة أو فى صالح جانب دون الآخر بل تكون فاعليتها للصالح العام وسياستها الخدمة والأداء .

ويوضح الجدول التالى بيانات جمعيات المحافظات ومراكز تسويقها والجمعية العامة للتسويق الصناعى .

الاسم	العدد	الاعتماد المالى	المعاملات فى ستة أشهر
		جنيه	جنيه
جمعيات المحافظات	٢٠	١٨٠٠٠٠	
جمعيات تسويق المحافظات	٢٠	١٧٢٫٩٤٠	١٫٦٥٠٫٠٠٠
الجمعية العامة للتسويق	١	١٣٦٫٧١٠	حديثة

ولمراكز التسويق كما للجمعية العامة للتسويق الصناعى أن تحصل على اعتمادات مالية تكفى عملياتها التجارية من صندوق الاقراض بالمؤسسة . هذا ودور المؤسسة واضح فى عمليات التسويق اذ انها تنفذها أساسا عن طريق أجهزتها التسويقية وقد تتمسك بعض الهيئات والمصالح بان تكون التعاقدات مع المؤسسة مباشرة وفى هذه الحالة تدرس المؤسسة العطاء وتتعهد به وتراقب التصنيع والتوريد بواسطة ادارة التسويق العامة وجمعيات المحافظات التى بها .

وتنفيذا للقرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ الخاص بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة فيما تقضى به المادة الاولى منه بان تسرى أحكامه على الجمعيات التعاونية التى تساهم فيها الدولة على أن يصدر بخضوع الجمعيات لنظامه قرار جمهورى فان المؤسسة فى سبيل اتخاذ الاجراءات الخاصة بخضوع الجمعيات التعاونية الصناعية للمحافظات والجمعية التعاونية العامة للتسويق الصناعى بالقاهرة لنظام وأحكام قانون الشركات — وتهدف من ذلك الى ايجاد الطمأنينة لدى موظفى هذه الجمعيات وجدية العمل فى اطار من التعاون المنظم ولا يغير ذلك فى جوهر النظام التعاونى الاشتراكى الذى لا يهدف الى تحقيق فائض ربح من عملياته .

الاقـــراض

تولت المؤسسه عن طريق صندوق الاقراض الخاص بالتعاون الانتاجى والوارد فى الماده (٢) من القرار الجمهـــورى ٢٣٤٨ سنة ١٩٦٠ اقراض الجمعيات الصناعيه بالمحافظات ومايتبعها من جمعيات وكذلك ضمانها لدى الغير .

كما قام بنك التسليف الزراعى والتعاونى بالاتفاق مع المؤسسة بأقراض بعض الجمعيات الصناعيه وتعامل قطاع الصناعات الصغيرة بأوراق القبض بفوائد مرتفعة عن غير طريق المؤسسة قد بدأت تتجه الى أجهزة المؤسسة المقرضة والمتسوقه فى حدود ١٢ الف جنيه .

يوضح الجدول التالى حركة الاقراض النقدى :

قروض من صندوق أقراض المؤسسة		قروض عن طريق بنك التسليف الزراعى والتعاونى		المجموع
الاعتماد المالى	القروض	الاعتماد المالى	القروض	
١ر٥٤٦ر٥٠٠	٦ر٣٣٦ر٥٥٠	٥٣٦ر٥١٠	٢ر٦٨٢ر٥٥٠	٩ر٥١٩ر١٠٠

زادت القروض عن الاعتمادات نتيجة لدوران هذه الاعتمادات خـــلال العام .

ولما كان الطلب كبيرا على عملية التمويل فان المؤسسه طلبت استخدام المبلغ المتبقى للاقراض فى الخطه الخمسيه وهو ٤٥٣ر٥٠٠ جنيه فى الميزانيه القادمه وتأمل فى زيادة هـــذا الاعتماد بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات .

والجدول الآتى يوضح عمليات التعاون الانتاجى فى مختلف أوجه نشاطه :

مسلسل	البنـــك	المؤسسة	الوحـدات	جمعيات المحافظات والجمعيات الانتاجية	مراكز التسويق	الجمعية التسويقية العـامة	الصنـــاعات الصغـــيرة
١	تعداد الصناع	—	٤٧٢٥ فى الدوره	—	—	—	١ر٤٥٢ر٦٣٩
٢	الاعتمادات	٤٨٢ر٠٠٠	٩ر٦٤١ر٤٠٦	١٨٠ر٠٠٠	١٧٢ر٩٤٠	١٢٦ر٧١٠	—
٣	التمويل المخاص	٨٥٠٠	—	٢٣٣٥٩٤٤	—	—	٧٥٠٠٠٠٠ جم
٤	تمويل الإقراض	١ر٥٤٦ر٥٠٠	—	٩ر٠١٩ر١٠٠	١٥٠ر٠٠٠	—	—
٥	قيمة الانتاج	—	١ر٥٠٠ر٠٠٠	٩ر٣١٠ر٠٠٠	—	—	٤٩ر١٩٠ر٠٠٠
٦	عمليات التسويق	١٦٧١٤٦	--	—	١ر٦٥٠ر٠٠٠	—	تسويق خاص
٧	جهاز الاشراف	٣٥٠	٣٨٣٩	١٩٦٣	١١٨	٢١	—

هذا وقد قامت المؤسسة بتنفيذ ثلاثة مشروعات هامة بالنسبة للتعاون الانتاجى هى :

جمعية دباغة الجلود بالقاهرة وهى التى تعمل على نقل المدابغ الى منطقة البساتين والجمعيات الصناعية بالمحافظات لتجميع الصناعات فى مدن صناعية ثم معهد الصناعات الدولى بالاشتراك مع هيئة الامم المتحدة ورصدت لاعدادها المبالغ الآتية:

جنيه	
١ر١٠٠ر٠٠٠	جمعية المدابغ
١ر٨٣٠ر٠٠٠	مجمعات صناعية
٣٩٦ر٠٠٠	معهد الصناعات

الاحصائية العامة لمشروع

التعاون الانتاجى والصناعات الصغيرة

١ر٤٩١ر٠٤٦	فردا	القوى البشرية
٣٣ر٠٧٤ر٩٢٧	جنيه	التمويل
٦٠ر٠٠٠ر٠٠٠	»	الانتاج
١ر٨١٧ر١٤٦	»	التسويق عن طريق المؤسسة .

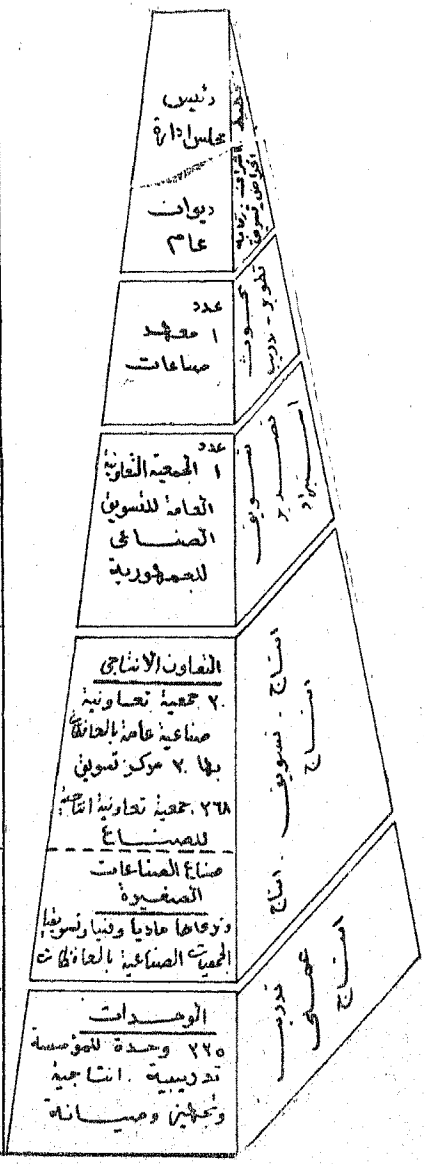

القوى البشرية	التمويل	الانتاج
٣٥	٢,٣٧,...	—
١٤ (ولم يعين باقي الجهاز)	٢٩٦,...	—
٩٧ (ولم يعين باقي الجهاز)	٢٥١,٢١	١٦٥,...
٤٢٩٥١	١١,٩٨٠,٣١١	٩,٣١,...
١,٤٥٢,٦٢٩	٧,٥٠,	٤٩,١٩,...
٨٥٦٤	٩,٦٤١,٤٠٦	١,٥٠٠,...

البيان التعاوني الانتاجي

هذا عرض لنشاط المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجي والصناعات الصغيرة فى مدة سنتين وفى أول انشائها محققة رسالتها فى تقديم جهود الصناعات فى الاطار التعاونى .

حجم التعاون الانتاجى فى صورته النهائية فى نهاية الخطة الخمسية الاولى :

عدد الجمعيات	نوعها	العضوية
٢٠٢٠	جمعية صناعية	١ر٤٨٠ر٠٠٠
٤٠٠٠	جمعية انتاجية متعددة الخدمة بالقرى	١ر٢٠٠ر٠٠٠
١١٦	جمعية تعاونية صناعيه مشتركة فى المراكز	٤٠٠٠ جمعية زراعية
٢٠	جمعية تعاونية صناعية عامة نوعية بالقاهرة	٦١١٦ جمعية صناعية

المجموع: عدد الجمعيات الانتاجية = ٦١٥٦ جمعية

عدد الاعضاء من الصناع = ٢ر٦٨٠ر٠٠٠ عضو

عدد الاعضاء من الجمعيات = ١٠ر١١٦ جمعية

وفى المرحلة الثانية أى فى الخطة الخمسية الثانية ستبدأ المؤسسة فى تنفيذ ما يأتى :—

(١) تستغل أوقات الفراغ صناعيا ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ مواطن

(٢) الثقافة الصناعية للمواطنين ٤ر٠٠٠ر٠٠٠ مواطن

٦ر٠٠٠ر٠٠٠

وفى هـــذه المرحلة أيضا سيدخل التعاون الانتاجى فى الصناعات الكبيرة على الوضع الآتى :

(ا) جمعيات العمال والموظفين المصنع واسهامها فى رأس ماله .

(ب) تحويل بعض المصانع للتعاونيات .

وفى نهاية هذه المرحلة يتكون الاتحاد العام للتعاون الانتاجى وتحته بنيان تعاونى انتاجى هرمى من الرأس للقاعدة وبذلك تجد أنه بانتهاء هذه المرحلة تتحق الاشتراكية التعاونية الحقه التى تهدف اليها الدولة وتقوم بتنفيذها أجهزتها المختلفة .

والله ولى التوفيـــق ؟